الأمم المتحدة S/2024/843

مجلس الأمن

Distr.: General
21 November 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي، أكتب إليكم للرد على الادعاءات الباطلة التي كررها ممثل السودان ضد دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد وردت هذه الادعاءات في الرسالة المؤرخة 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024 (S/2024/733) الموجهة من ممثل السودان إلى رئيسة مجلس الأمن، وفي بيانات ممثل السودان خلال جلستي مجلس الأمن 9780 المعقودة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 و 9786 المعقودة في 18 نوفمبر 2024 (كلاهما تحت بند جدول الأعمال المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان").

فإنه من المؤسف أن يلجأ ممثل السودان إلى خطاب تحريضي بشكل متزايد لنشر المزيد من المعلومات المضللة ضد دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي قامت دولة الإمارات بدحضها بشكل شامل في رسائلها الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ 20 آذار/مارس 2024 (S/2024/252) و 21 نيسان/أبريل 2024 (S/2024/326) و 25 نيسان/أبريل 2024 (S/2024/336) و 26 حزيران/يونيه 2024 (S/2024/510) و 21 أيلول/سبتمبر 2024 (S/2024/690). ونحن نحث ممثل السودان على الامتناع عن السعي إلى استغلال مجلس الأمن كمنصة لنشر المعلومات المضللة التي تغذي الانقسامات، وتقوض جهود مجلس الأمن في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. فإن كل محاولة جديدة يقوم بها ممثل السودان لنشر ادعاءات افترائية وغير مدعومة بالأدلة لن تكون نتيجتها سوى المزيد من تقويض مصداقية تصريحات القوات المسلحة السودانية.

إن الرسائل والتصريحات الصادرة من ممثل السودان هي جزء من حملة تضليل تقودها القوات المسلحة السودانية لصرف الأنظار عن مسؤوليتها كطرف رئيسي في حرب يشنها على حساب الشعب السوداني. ففي الوقت الذي يُروج فيه ممثلها في نيويورك للأكاذيب، تتسبب الحرب في إلحاق خسائر فادحة بالمدنيين بشكل متزايد؛ إذ تتعرض نساء وأطفال السودان للقتل والتشويه من جراء الغارات الجوية والقصف العشوائي، كما يتضور المدنيون في السودان جوعاً بسبب استخدام الغذاء كسلاح في الحرب.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وبعد مرور قرابة عام على الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة، ومع استمرار الحرب، لم يتمكن ممثل السودان من تقديم أي دليل موثوق إلى مجلس الأمن ولجأ إلى تحريف تقارير خبراء الأمم المتحدة. فالادعاءات الواردة في رسالة ممثل السودان بتاريخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024 لا تستطيع الصمود أمام أبسط تدقيق يمحصها. ودولة الإمارات العربية المتحدة، إذ ترفض هذه الادعاءات رفضاً قاطعاً باعتبارها زائفة ولا تستحق أي اهتمام، تسلط الضوء بإيجاز على بعض التناقضات الفادحة الواردة في رسالة ممثل السودان ومرفقها.

أولاً، الصورتان 11 و 12 الواردتان في المرفق، واللتان تُظهران معدات عسكرية، هما الصورتان نفسهما اللتان وردتا في رسالة ممثل السودان المؤرخة 10 حزيران/يونيه 2024 (S/2024/457)، والتي ادعى فيها أنه تم الاستيلاء على تلك المعدات في ساحة المعركة في الخرطوم وأم درمان، وهي مزاعم سبق أن دحضتها دولة الإمارات العربية المتحدة في رسالتها المؤرخة 26 حزيران/يونيه 2024 (S/2024/510). والآن يعيد ممثل السودان استخدام الصورتين ذاتهما في رسالته المؤرخة في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024 في سياق مزاعم تتعلق بمعارك في جبل مويا. وهذا التضليل لا يعدو أنه يؤكد عدم مصداقية الادعاءات والصور المقدمة من ممثل السودان، في محاولة لصرف انتباه مجلس الأمن عن الوضع المتدهور على أرض الواقع.

وفي هذا الصدد، وفيما يتعلق بالادعاء الذي كرره ممثل السودان في جلسة مجلس الأمن 9780 المعقودة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وفي الجلسة 9786 المعقودة في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة مجدداً أنها لا تقدم أي أسلحة أو معدات ذات صلة من أي نوع لأي طرف من الأطراف المتحاربة. وقد شمل التعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة والسودان أشكالًا مختلفة من المساعدات التي قُدمت بين عامي 2019 و 2021 إلى حكومة السودان، بقيادة رئيس الوزراء آنذاك، عبد الله حمدوك. وإن الدعم والمساعدة المقدمين من دولة الإمارات العربية المتحدة يتسقان مع التزاماتها بموجب القانون الدولي.

ثانياً، من المؤسف أن تُستخدم صور واضح أنها صور مرضى لاختلاق رواية وتداولها دون أي معلومات تُثبت ادعاء ممثل السودان بأنهم مقاتلون من قوات الدعم السريع، في تجاهل تام لخصوصيتهم أو سرية حالتهم الطبية. ودون انتهاك لسرية المرضى، تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أولئك الأفراد هم مدنيون مقيمون في دولة الإمارات وليسوا مقاتلين في النزاع الدائر في السودان. وبالإضافة إلى ذلك، لا تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة أي دعم، طبيا كان أو غيره، لأي طرف من الأطراف المتحاربة. كما أن الخدمات الطبية والمساعدات الإنسانية التي تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك من خلال مستشفياتها الميدانية في أبشي وأمد جراس، تتم دون تمييز ووفقاً للقانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية.

ثالثاً، لا تُثبت الصور الخاصة بالمنتجات المدنية المتاحة تجارياً، مثل الأدوية المتوفرة على نطاق واسع والتي تصنعها شركات توجد مقراتها في دولة الإمارات العربية المتحدة، أياً من الادعاءات الواردة ضد دولة الإمارات.

رابعاً، إن تواريخ انتهاء صلاحية وثائق التسجيل الخاصة بالمركبات المتاحة تجارياً والواردة في مرفق رسالة ممثل السودان تسبق تاريخ اندلاع النزاع.

بالإضافة إلى هذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة والتي قدمت لمجلس الأمن، سعى الممثلون السودانيون في مناسبات عديدة وبشكل علني إلى الإشارة وبشكل خاطئ ومضلل بأن مقر إقامة رئيس بعثة دولة الإمارات العربية المتحدة في الخرطوم لم يتعرض للهجوم. وقد نشروا صوراً بالأقمار الصناعية للمقر يزعمون من خلالها أنها تُظهر عدم تعرض المقر للضرر، إلا أن الصور الواردة في رسالة دولة الإمارات العربية المتحدة المؤرخة 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 والموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة (تطلب تعميمها على الجمعية العامة في إطار البند 82 من جدول الأعمال، وعلى مجلس الأمن)، تُظهر بشكل لا لبس فيه أن مقر إقامة رئيس بعثة دولة الإمارات العربية المتحدة تعرض لأضرار جسيمة خلال الهجوم الذي نفذته القوات المسلحة السودانية في 29 أيلول/سبتمبر 2024. إن مقر إقامة رئيس بعثة دولة الإمارات العربية المتحدة لا يزال يتمتع بالحماية الدبلوماسية، وأي إنكار للهجوم من قبل ممثل السودان يمثل محاولة أخرى لتجنب المساءلة.

وتنتهز دولة الإمارات العربية المتحدة هذه الفرصة لتدعو – مرة أخرى – القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى الوقف الفوري والدائم للأعمال العدائية، وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين، والشروع في مسار لحكم يقوده المدنيون. كما يجب على القوات المسلحة السودانية أن تستجيب لدعوة المجتمع الدولي لها بالمشاركة في محادثات السلام. وبعد صدور تقرير الأمين العام الأخير بشأن حماية المدنيين في السودان (S/2024/759)، يتعين على مجلس الأمن أن يأخذ في اعتباره الحاجة المُلحة لضمان امتثال الأطراف المتحاربة لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ووفائها بمسؤولياتها فيما يتعلق بحماية المدنيين، والالتزام بتعهداتها الواردة في إعلان جدة.

فإنه لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع. والسبيل الوحيد للمضي قدماً هو أن تعمل الأطراف المتحاربة على تحقيق وحدة السودان. وإن استخدام لغة التحريض لن تؤدي سوى إلى تأجيج التوترات بين المجتمعات. لذلك لابد من وقف هذه الخطابات المُحرضة على الانقسام. كما يجب على مجلس الأمن أن يستخدم كافة أدواته لحمل الأطراف المتحاربة على المشاركة في محادثات السلام ولحملها على الالتزام بوقف لإطلاق النار. فالمنطقة لا تستطيع تحمل المزيد من عدم الاستقرار، وتكلفة انهيار الدولة هي أكبر من أن يتحملها السودان والبلدان المجاورة له.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **أبو شهاب**
السفير
الممثل الدائم